



النقابات

صدى
لغة الوفاء، أهداف العمال والمنفعة لهم في لبنان

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال

تصدر عن إتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

الافتتاحية

وعبثا يجهد المتألمون لحال الوطن وأبنائه في البحث عن حلول لأزمات المواطنين في حياتهم، السياسيون المخلصون هذا حالهم، كما النقابيون الأحرار، كما الاجتماعيون ومنظمات المجتمع المدني.

لقد استطاع سارقو السلطة في لبنان أن يقضوا بضادهم على المؤسسات الدستورية والقضائية الضامنة لحقوق الوطن والمواطن في أي بلد من البلدان، وهدروا دم لبنان لأصحاب الجشع وحيثان المال يعيثون فيه فسادا ونهباً منظماً، واستصدروا لهم القوانين التي تحميهم وانشأوا لهم المشاريع الاستغلالية التي تغذي صناديق نهبهم لقد أطاحوا «بأكثريتهم» بمؤسسات الرقابة. وغيبوا «بأكثريتهم» إدارات الحماية للمواطن اللبناني منتجاً ومستهلكاً، وعطلوا «بأكثريتهم» القضاء اللبناني أو صادروه لحسابهم، ولم يبق في لبنان بفضل أكثريتهم موقع واحد يحمي الحرية ويعطي الديمقراطية حقها.

لقد حق على العمال والنقابيين أن يبادروا الى موقعهم الريادي والطليعي في النضال الجدي من أجل إنقاذ الوطن، إن أمام الحركة النقابية اللبنانية في هذا المنعطف التاريخي من حياة الوطن مسؤوليتان أساسيتان يجب أن تعمل عليهما بكل اقدام وبكل جرأة وبكل روح وطنية وتضع في سبيلهما كل المتاح والمتوفر من طاقات عمالية ونقابية وعلاقات محلية وعربية ودولية :

١. إعادة بناء لبنان بعد كل العبث السنيوري ليكون بثوابته الوطنية وهويته العربية مركزاً أصيلاً للحياة الكريمة لجميع بنيه، لبنان القوي، الواحد، العربي، السيد، الحر، المستقل، المستقر. وغير المستغل

٢. العمل على إعادة الوحدة الى صفوف العمال اللبنانيين ومنظماتهم النقابية وتضامنهم على قاعدة تحدي الطغمة السنيورية بكل عناوينها ورموزها ومواجهة كل مشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهدامة للوطن.

يقفل العام ٢٠٠٧ أبوابه والوطن يعاني من هذه الطغمة المنقلبة على القيم الوطنية وعلى بنية الوطن الميثاقية والسياسية، والساعية لفرض هوية سياسية للبنان خاضعة للوصاية الأمريكية الإسرائيلية بالطلق ولم يعد ذلك بخاف على كل مواطن شريف.

ويقفل العام ٢٠٠٧ أبوابه في واقع اقتصادي ومالي في لبنان ظاهره الفقر والتراجع وواقعه الانهيار المستتر الذي ينتظر لحظة الإشهار المضجعة.

ويقفل العام ٢٠٠٧ أبوابه في واقع اجتماعي صعب وقاس ضاقت به سبل المعاش الكريم للأغلبية الساحقة من الشعب اللبناني واختبأت به ظروف الحياة المرة حتى الآن خلف مكابرة اللبنانيين وعنادهم وتمسكهم بكرامتهم والا كان حقاً لهم أن ينالوا أي منال من الذي خانهم وهو في موقع الحكم والمسؤولية ودمر حاضرهم وقضى على الآمال في مستقبلهم ومستقبل وطنهم، إن عض اللبناني على جرحه الاقتصادي والاجتماعي النازف وصبره على آلامه وآلام أطفاله تضحية تعادل تضحيات المقاومين الشرفاء في صبرهم على الغدر بهم إنقاذاً لهذا الوطن من معاول الهدم والفساد المعنة فيه تخريباً وفوضى إنها مقاومة وطنية واجتماعية باسلة تعطي للوحدة الوطنية والاجتماعية حقها المتقدم على كل حق وهي على يقين أن الباطل حتماً الى زوال، وسيسلم هذا الوطن لأهله بقبمه وبمقدراته فور الزوال القريب لهذا الكابوس السياسي الطارئ والمقيت.

إن أفجع ما أقلق عليه العام ٢٠٠٧ أيامه هو اقتقاد اللبناني لأي نوع من أنواع المرجعية التي يلجأ إليها المواطنون في أزماتهم في أي بلد، فلا رئيس للجمهورية يكون رمزا للوطن وعنواناً لوحده ولا سلطة شرعية حاکمة تطالب باحقاق حق أو رفع ظلم في لبنان، ولا قانون حاکما يرفع شؤون إدارة الحكم في لبنان، ولا دستور سالماً من الانتهاكات في لبنان يضمن المسارات الكبرى للحفاظ على الوطن، بل مجموعة لصوص يتزعمهم لص محترف وشيطان أصغر باع نفسه للشيطان الأكبر

﴿أسى آيات التهنئة والتبريك نرفعها للإمام صاحب الزمان «عج» ولنايبة الإمام السيد علي الخامنئي «ولم ظلمة»
ولسیر المقاومة أمين عام حزب الله ساحة السيد حسن نصر الله «حفظه الله» ولجميع المجاهدين والكتّاهين في سبيل
الله بمناسبة حلول عيد الغدير، عيد الله الأكبر والأعياد الجيدة﴾

الى حجاج بيت الله الحرام، حج برور وسعي شكور، وذنوب مغفور وعمل مقبول.

﴿رحمة النقابات والعمال المركزية في حزب الله﴾

﴿اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان﴾

في العام ٢٠٠٧

الحركة النقابية اللبنانية مقاومة الفقراء حفظت نفسها وأسقطت أهداف العدوان عليها وانتصرت في معركة الدفاع عن الحقوق.

الاتحاد العمالي العام في العام ٢٠٠٧ حفظ للحركة النقابية اللبنانية وطنيتها ودورها ومكانتها وعلاقتها العربية والدولية ويستقبل العام ٢٠٠٨ بأمل أكبر بتحقيق الإنجازات لفقراء لبنان .

اقفل العام ٢٠٠٧ على مقاومة من نوع آخر في الساحة النقابية والاجتماعية ، مقاومة قامت بما عليها ، حققت إنجازها الأكبر في صمودها وفي بقائها في مواقعها النضالية والوطنية وأسقطت الاستهدافات التي تعرضت لها من السلطة المسروقة بكل أجناسها وأنواعها .

حفظت الحركة النقابية اللبنانية نفسها في العام ٢٠٠٧ من شر العدوان الأمريكي السنيوري الذي بدأت السفارة الأمريكية على الاتحاد العمالي العام يوم قام احد دبلوماسيها بزيارة مقره الرئيسي داعياً إياه للالتحاق بركب عملائها في ثورة الأرز وحفظت الحركة النقابية اللبنانية نفسها في العام ٢٠٠٧ من شر العدوان الأمريكي السنيوري عندما أسقطت محاولة عربية لجر الاتحاد العمالي العام لمفاوضات غير شرعية مع حكومة غير شرعية ذهبت إلى باريس شيراك وأقرت ورقة اقتصادية مرفوضة في لبنان سميت باريس ٣ فامتنعت عن محاوره استلحاقية غير ذي جدوى بالمشمون وغير قانونية وغير دستورية بالشكل مع مغتصب لموقع بات مبتورا وغير شرعي .

و حفظت الحركة النقابية اللبنانية عبر الاتحاد العمالي العام نفسها ودورها وقدرتها على مواجهة الشؤون الاجتماعية والمطلبية في العام ٢٠٠٧ والتي أعنت حكومة السنيورة غير الشرعية بفضها واختلاقها لترهق الشعب اللبناني وعماله وتزيد فقره وتجويعاً ونجح الاتحاد العمالي العام في كشف تآمر هذه المجموعة على الشعب والوطن ولم يكن خافياً على كل ذي منطق وبصيرة أن هذه المجموعة إنما هي مجموعة لصوص وسرقة لا دأب لها سوى فتح مقاررات النهب المنظم في الهاتف والكهرباء والماء وأموال التعويضات على المتضررين من عدوان شريكهم الإسرائيلي على لبنان وحتى في أموال التعويضات على المهجرين المتضررين من عدوان أمراء الحرب الذين هم أنفسهم شركاء اليوم في مجموعة السنيورة الحزبية .

و حفظت الحركة النقابية اللبنانية عبر الاتحاد العمالي العام نفسها ودورها في مواقع عملها ونضالها في المؤسسات واللجان الثلاثية التمثيل التي أرادت مجموعة السنيورة بحزيريتها التاريخية العبث فيها ونقل رغبتها في الاستئثار إليها فتم حتى الآن التصدي لها والمعركة ما زالت مفتوحة عليها والعيون شاخصة .

لقد أثبتت الحركة النقابية اللبنانية في العام ٢٠٠٧ عبر اتحادها العمالي العام أنها حركة الفقراء في لبنان وصوتهم ومقاومتهم الوطنية والاجتماعية في لبنان وفي حفاظها على دورها ومكانتها حفاظاً على الوطن ووحدته وماهيته وميزته وفرادته .

لقد أثبت الاتحاد العمالي العام في العام ٢٠٠٧ أنه رمز للوحدة النقابية والموقع النضالي الوطني للحركة النقابية المخلصة لقضايا فقراء لبنان وعماله ، وهو يستقبل العام ٢٠٠٨ بنفس هذه الوحدة وبنفس هذا الموقع وبأمل أكبر في تحقيق الأهداف والإنجازات للبنان والوطن وفقرائه وعماله .

حفظت الحركة النقابية اللبنانية نفسها في العام ٢٠٠٧ من شر العدوان الأمريكي السنيوري الذي بدأت السفارة الأمريكية على الاتحاد العمالي العام يوم قام احد دبلوماسيها بزيارة مقره الرئيسي داعياً إياه للالتحاق بركب عملائها في ثورة الأرز وحفظت الحركة النقابية اللبنانية نفسها في العام ٢٠٠٧ من شر العدوان الأمريكي السنيوري عندما أسقطت محاولة عربية لجر الاتحاد العمالي العام لمفاوضات غير شرعية مع حكومة غير شرعية ذهبت إلى باريس شيراك وأقرت ورقة اقتصادية مرفوضة في لبنان سميت باريس ٣ فامتنعت عن محاوره استلحاقية غير ذي جدوى بالمشمون وغير قانونية وغير دستورية بالشكل مع مغتصب لموقع بات مبتورا وغير شرعي .

و حفظت الحركة النقابية اللبنانية عبر اتحادها العمالي العام نفسها في العام ٢٠٠٧ من شر العدوان الأمريكي السنيوري عندما أسقطت محاولة خلجنتها وتدجينها وصمدت بوجه الحملة الإعلامية التي شنت من أبنوق الإعلام الحريري ووزرائه الفتفتيين والعريضيين والشهيبين الناطقين باسم الانقلابي الأبرز على الحركة النقابية والقيم الوطنية .

و حفظت الحركة النقابية اللبنانية عبر اتحادها العمالي العام نفسها في العام ٢٠٠٧ من شر العدوان الأمريكي السنيوري عندما أسقطت مفاعيل مؤامرات وزير الداخلية غير الشرعي حسن السبع العائد عن استقالة بربرية الاشرافية ليخرق الحركة النقابية من الموقع المغتصب في وزارة العمل ويمنع إجراء الاستحقاق الانتخابي للاتحاد العمالي العام ولعدد من الاتحادات والنقابات العمالية في الشمال والبقاع .

و حفظت الحركة النقابية اللبنانية عبر الاتحاد العمالي العام نفسها ودورها المطلبية والاجتماعية والوطني في العام ٢٠٠٧ من شر العدوان الأمريكي والسنيوري عندما قامت بواجبها في التصدي لباريس ٣ وسياسة التجويع والإفقار للشعب اللبناني عبر سلسلة من الاعتصامات والاحتجاجات نظمتها أمام الوزارات المستهدفة بعمليات السرقة والنهب السنيوري والحريري والمكلفة أمريكياً بإفقار لبنان والشعب اللبناني واسقاط الاقتصاد اللبناني .

و حفظت الحركة النقابية اللبنانية عبر الاتحاد العمالي العام نفسها ودورها ووطنيتها في العام ٢٠٠٧ عندما صمدت وأثبتت

اللقاء الحواري الخاص

السلطة طيفت وسيست ومذهبت كل شيء في هذا البلد بما فيه لقمة العيش
بعض الوزراء هم أشبه بالمحافظين الجدد في أمريكا
لماذا يجب أن يكون الإصلاح على حساب الفقراء من الناس وأصحاب الدخل المحدود

أعلن عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب الدكتور حسين الحاج حسن أن إحدى الأمور التي تطالب بها المعارضة في موضوع الشراكة هي ألا يستفرد هذا الفريق بإقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتوحشة أكثر من وحشية فريق المحافظين الجدد في الإدارة نعم في هذا الوضع إن أي تحرك قد تدعو اليه الحركة النقابية (الاتحاد العمالي العام أو اتحادات النقل البري) فوراً فريق ١٤ شباط سيعتبر التحرك مُسبباً ويتعاطى معه على انه مُسبب. كأن المازوت في عكار سعره ٥٠٠٠ ليرة وفي بعلبك الهرمل بـ ٢٧٠٠٠. أيها الأخوة سعر المازوت يكوئ كل اللبنانيين والنقل يكوئهم وبالتدفئة يكوئهم برداً. لماذا لا يتم تجاوب من الشعب اللبناني مع الحركة النقابية؟ هذا الموضوع ليس جديداً وله علاقة بهذه السلطة التي في يوم من الأيام قسمت الحركة النقابية وأنشأت اتحادين، له علاقة بهذه السلطة التي طيفت وسيست ومذهبت كل شيء في هذا البلد بما فيه لقمة العيش، وللأسف الشديد الشعب اللبناني يتأثر بالحمولات والتعبئة العصبية، وهو جائع يتأثر بعصبيته. هذا ليس من مسؤولية الاتحاد العمالي اذا دعا الفقراء ولم يتجاوبوا هذه مسؤولية الأحزاب والقوى السياسية التي اذا جاءت مصالحها السياسية في اتجاه هي مستعدة لتغيير جوع الناس وآلام الناس خدمة لمصالحها السياسية.

كلام الحاج حسن جاء خلال اللقاء الحواري الذي نظّمته وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله في قاعة الإمام الخميني - طريق المطار بحضور رئيس وأعضاء الاتحاد العمالي العام، رئيس تجمع قطاعات الانتاج في لبنان السيد أمين خياط، رؤساء وأعضاء المكاتب العمالية الحزبية اللبنانية والفلسطينية، رؤساء هيئات اقتصادية ونقابية وكشفية وهيئات أهلية.

أضاف: عندما نزل حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر الى الشارع رفضاً للتعاقد الوظيفي والسياسات الاقتصادية للحكومة في ١٠ / أيار ٢٠٠٦. هل التعاقد الوظيفي لا يطال جمهور ١٤ شباط. أنا أعرف نواب وقيادات نقابية تنتمي الى أحزاب سياسية من هذا الفريق كانوا للعظم ضد مشروع التعاقد الوظيفي. ما الذي جعل هذه الأحزاب وقياداتها النقابية تهاجم هذه التظاهرة؟ لو كنا نرفع شعارات سياسية في هذه التظاهرة كان لهم الحق بمهاجمتها، لو استخدمناها بالسياسة ونحن يومها كنا داخل الحكومة كان لهم الحق، لكن أنا أقول أن قيادات نقابية تنتمي الى أحزاب عريقة في تاريخها المطلي والوطني والنقابي وما زال من قياداتها قادة لنقابات واتحادات وروابط وتجمعات نقابية لم يتحدثوا بكلمة عن التعاقد الوظيفي بالعكس هاجموا التظاهرة



حتى وصل الأمر برئيس الأكتورية النيابية الى اتهام حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر بمحاولة تخريب البلد. لماذا؟ لأننا رفضنا التعاقد الوظيفي. ما هي الجريمة التي ارتكبتها في مطابتنا بالمحافظة على الحقوق والمكتسبات في الوقت الذي نحن فيه جاهزون للنقاش في كيفية الإصلاح الاقتصادي والإداري في البلد. لماذا يجب أن يكون الإصلاح على حساب الفقراء من الناس وأصحاب الدخل المحدود.

الأمريكية، معتبراً أن الاقتصاد اللبناني منذ خمسة عشرة عاماً وحتى اليوم مورست عليه سياسات تخريبية مقصودة ومقررة ومُمنهجة.

الحاج حسن اعتبر أن الضجيج السياسي المتفعل من فريق ١٤ شباط يحجب أصوات الفقراء من جميع الطوائف والمذاهب والتيارات والأحزاب ويجعل من القضايا الاجتماعية والنقابية والاقتصادية في الدرجة العاشرة ورئيس الحكومة غير الشرعية متمسك بالكرسي ولا يسمع من احد حتى من أكثر من

نصف الشعب اللبناني، ولديه بعض الوزراء هم أشبه بالمحافظين الجدد في أمريكا بحيث أن وزير الاقتصاد لم يرفقراً في لبنان وقال: ز إذا كان هناك رئيس حكومة لا يرى نصف الشعب اللبناني ولديه وزراء اقتصاديين بارعين لا يرون الحقائق الموجهة أو لا يريدون أن يروها أو مطلوب منهم أن لا يروها هل يمكننا أن ننكر أن الاقتصاد اللبناني مخرب منذ خمسة عشرة سنة حتى اليوم. فلدينا رئيس حكومة غير مستعد للسمع ولديه بعض الوزراء هم أشبه بالمحافظين الجدد في أمريكا بحيث أن وزير الاقتصاد لم يرى فقراً في لبنان ولا أحد في لبنان يتقاضى ٣٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في لبنان بل أقول لسامي حداد هناك في لبنان من لا يتقاضى الثلاثماية ألف لكن من لا يعيش هذا الواقع لا يشعر به. إذا كان هناك رئيس حكومة لا يرى نصف الشعب اللبناني ولديه وزراء اقتصاديين بارعين لا يرون الحقائق ومطلوب منهم أن لا يروها ولا أعرف إذا كان لهم دور في تخريب الاقتصادات في العالم، هل يمكننا أن ننكر أن الاقتصاد اللبناني غير مخرب من خمسة عشرة سنة حتى اليوم.

وختم الحاج حسن بالقول: هناك معاناة اقتصادية واجتماعية هائلة في البلد، ومن المؤسف جداً أن الأزمة السياسية تمادت وهذا الفريق تمادى في إدارة الظهر للناس، وتعطيل الحلول. لا إمكانية لمعالجة الأزمة الاقتصادية من دون معالجة الأزمة السياسية. معاناة اللبنانيين تفاقت لكن حلها أين؟ في حل الأزمة السياسية وهناك أمر أريد أن أقوله بصدق وصراحة ووضوح. اليوم في لبنان هناك حالة انعدام توازن، لا إمكانية لأي معالجة اقتصادية او نقابية او اجتماعية دون معالجة الأزمة السياسية وهذا المدخل المنطقي. في النضالات السابقة حققنا بعض المطالب. الآن نحتاج الى حل سياسي تبدأ بعده الحلول الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الإعلام في الحركة النقابية

لسنا في حاجة أكيدة للتعريف بأهمية الإعلام وخاصة بالنسبة للحركة النقابية العمالية التي من المفترض أن تكون حركة جماهيرية واسعة.

إن الارتقاء بالإعلام النقابي إلى المستوى الذي يحقق أهداف الحركة النقابية القريبة والبعيدة، الوطنية والاجتماعية، ويوفر لها فرص التواصل لا إلى المنخرطين فيها فقط بل إلى بقية الفئات الاجتماعية هو من أوجب الواجبات على كل منظمة نقابية قائمة .

إن الإعلام فضلاً عن أنه وسيلة تواصل ضرورية بين كامل مستويات وتشكيلات العمل النقابي وبين البنية الاجتماعية التي يعمل على خدمتها فهو وسيلة حوار راقية مع الأطراف والفئات الاجتماعية الأخرى المشاركة للعمال في مسيرة بناء الوطن وتنميته .

إن المهم اليوم هو البحث في سبل الارتقاء بالإعلام النقابي حتى يستطيع مواكبة ومواجهة التحولات الكبيرة التي يشهدها الواقع الاجتماعي لتكون اتحاداتنا ونقاباتنا أكثر التصاقاً متفاعلاً مع قضايا وطموحات أوسع شرائح المجتمع وأكثرها تأثيراً في مسار التحولات التي يشهدها .

إن من المهم أن يبقى العمال والنقابيون في حالة استنفار دائم تمكنهم من أن يقدموا وجهة نظرهم في كل حين من كل مسألة وأن يضمنوا لوجهة النظر هذه الحضور الدائم والنفاذ المتأكد .

إن استخدام وسائل الاتصال والإعلام الممكنة قديمها وجديدها أمر مطلوب ومحيد بدءاً من الأنشطة الميدانية واللقاءات المباشرة والرسائل والمناشيروالبيانات والمعلقات والملصقات مروراً بالصحف والإذاعة والتلفزة وانتهاء بوسائل الاتصال الجديدة. إن تطور تكنولوجيا الاتصال (خدمات الهاتف والانترنت) جاء في سياق تلبية حاجات جشع الإنتاج الرأسمالي من ثقافة استهلاكية يريدها وأنماط سلوكية تساعده على غزو الأسواق لكنها هي أيضاً سيف ذو حدين علينا كنقائين وعمال استخدامها بكفاءة دفاعاً وهجوماً . لقد أطلقوها وطوروها لكنها الآن بين أيدي النقابيين والعمال أيضاً وعلينا أن نضمن مكاناً محترماً فيها. ما من شك أن قضاء نشاطنا النقابي يحتم أن يصب إعلامنا واتصالنا في بحر الاتصال الاجتماعي وأن يكون حضورنا في شتى وسائل الإعلام انعكاساً لحضورنا النقابي .

في العدد القادم قنوات الإعلام والاتصال المتاحة

الأشكال التي تتخذها الدارة الاقتصادية :

عرفنا في العدد الماضي أن النشاط الاقتصادي حلقة مترابط فيها التدفقات النقدية وتدفقات السلع والخدمات وكأنها في دوران دائم ولهذا تمت تسمية الدارة الاقتصادية .

والغرض من تصوير النشاط الاقتصادي على شكل دارة هو من جهة لإبراز دينامية هذا النشاط ومن جهة أخرى لدلالة على أنه حلقة تربط فيها التدفقات النقدية (المدخيل، القروض، النفقات .) وتدفقات السلع والخدمات . والدارة الاقتصادية تأخذ عدة أشكال :

أولاً : الدارة التي تربط بين العمليات الاقتصادية والإنتاج والادخيل والإنفاق دور هذه الدارة هو لدلالة على حجم الإنتاج الوطني يحد حجم المدخيل فترتفع بارتفاعه وتراجع بتراجع، وحجم المدخيل يحدد بدوره حجم الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، وحجم الاستهلاك والاستثمار يؤثر لاحقاً على حجم الإنتاج .

ثانياً : الدارة التي تربط بين الأطراف الفاعلة اقتصادياً (المنشآت الاقتصادية، الأسرة، الإدارات العامة، العالم الخارجي) في إطار العمليات الاقتصادية الأساسية (الإنتاج، المدخيل، الإنفاق) ويمكن أن نجزي هذه الدارة إلى ثلاث دارات وفقاً للعمليات الاقتصادية الثلاث :

1- دارة العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات حيث يتزود السوق بالسلع الاستهلاكية والانتاجية والخدمات من المنشآت الاقتصادية المحلية ومن الخارج لتأمين حاجات الأطراف الأربعة الفاعلة اقتصادياً (المنشآت الاقتصادية، الأسر، الإدارات العام، العالم الخارجي)

2- دارة عمليات التوزيع :

وتربط هذه الدارة ثلاثة أطراف فاعلة اقتصادياً معنية بعملية التوزيع وإعادة التوزيع وهي المنشآت الاقتصادية والأسر والإدارات العامة وتبين كيفية توزيع الثروة التي تنتجها المنشآت الاقتصادية (أي القيمة المضافة) على شكل تدفقات نقدية (أجور، أرباح، ضرائب...) تستفيد منها الأسر والإدارات العامة وعلى كيف يعاد توزيع الضرائب والاشتراكات الاجتماعية التي تتجمع في الإدارات العامة على الأسر والمنشآت الاقتصادية .

3- دارة العمليات المالية :

وتدل هذه الدارة على اتجاهات التوظيفات المالية وعمليات التمويل الحاصلة بين الأطراف الفاعلة اقتصادياً عبر السوق المالية. ثالثاً : الدارة الجامعة للأطراف والعمليات الاقتصادية :

تجمع هذه الدارة الصورة الشاملة لاتجاهات التدفقات النقدية والسلعية والخدمية بين الأطراف الفاعلة اقتصادياً ضمن العمليات الاقتصادية الأساسية .

القم المعيشي أصبح من القضايا الوطنية الأولى

الاتحاد العمالي العام : وضع معيشي صعب وأجورنا تآكلت بفعل سياسة الحكومة التجويعية
خلوة نقابية تبحث التدايعات الاجتماعية والمعيشية والبدء بخطة تحرك

أكد الاتحاد العمالي العام أن لقمة عيش المواطن لا تنتمي الى حزب او طائفة ، وان الهم المعيشي أصبح من القضايا الوطنية الأولى . ودعا لتضافر كافة القوى السياسية للوصول الى وفاق وطني يحقق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والابتعاد عن سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تزيد في إفقار الشعوب . وأكد الاتحاد على مواقفه الرافضة لسياسة الحكومة الفاقدة للحس



والمعنة في إفقار وتجويع أكثر من نصف اللبنانيين وتهجير نصف شباب لبنان . واستعرض المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في جلسة له في ٢٧-١٢-٢٠٠٧ برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن ما آلت اليه الاوضاع من تقصير الحكومة في أبسط وظائفها لتأمين الصحة والاستشفاء والنقل العام وأغفلت أبسط واجباتها في التصدي لوجة الغلاء بحيث لم يعد بمقدور شرائح المجتمع كافة تحمل أعبائها في ظل الأجور المجمدة منذ العام ١٩٩٦ وحد أدنى لا يتجاوز ثلاثماية ألف ليرة لبنانية . واتهم الاتحاد في بيانه الحكومة اللاشعرية القائمة بأنها تدفع بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى الفراغ بما يهدد وقف تقديماته . وتوقف الاتحاد عند مآسي المواطنين الذين هدمت منازلهم في عدوان تموز ٢٠٠٦ وما زالوا في العراء ولم تلتفت هذه الحكومة الى معاناتهم وكذلك معاناة آلاف المزارعين الذين دمرت مواسمهم .

واستهجن الاتحاد العمالي العام ووقوف الحكومة اللاشعرية الى جانب البنك الدولي في سياسة تخصيص مرافق الدولة . ورفض أية زيادة على ضريبة القيمة المضافة في ظل وضع معيشي صعب وأجور تآكلت بفعل سياسة الحكومة التجويعية .

وقرر المجلس التنفيذي للاتحاد دعوة النقابيين كافة لعقد خلوة نقابية والبدء بخطة تحرك إنطلاقاً من المؤتمر النقابي الوطني العام.

الاتحاد المهني الدولي لعمال النقل :

انتصار المقاومة اللبنانية تأكيد لارادة الشعوب .

عاد وفد اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري في لبنان ممثلاً بالزميلين عبد الأمير نجدي وعلي محي الدين بعد مشاركتهما في مؤتمر إعادة تأسيس الاتحاد المهني الدولي لعمال النقل الذي عقد في مدينة بلو هيرزوتتي - البرازيل . ونقل الوفد أجواء المؤتمر والمواقف التي صدرت أبرزها إعلان المؤتمر المهني الدولي لعمال النقل تضامنه مع عمال وشعب لبنان وتأييده للمقاومة الوطنية اللبنانية المشروعة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه المستمر وشعوب المنطقة العربية . ووجه المشاركون في المؤتمر تحية الى شهداء المقاومة والجيش والشعب اللبناني الذين سقطوا في العدوان الأميركي - الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ . واستنكر المجتمعون العدوان الإسرائيلي الذي يجسد ارهاب دولة على آلاف المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين وأكدوا أن انتصار المقاومة الوطنية اللبنانية يؤكد ارادة الشعوب . وأعلن المجتمعون تضامنهم ووقوفهم الى جانب نضالات اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان وفي تحركاتهم المطالبية في مواجهة القرارات الحكومية الجائرة والتي تتسبب بالمزيد من الفقر والعوز والبطالة .

اتحادات النقل البري قررت الإضراب العام في ٢٤ - ١ - ٢٠٠٨ دفاعاً عن لقمة العيش

طعم الكيل ودخل الفقر والجوع إلى بيوت السائقين والعمال والفلاحين

قررت اتحادات نقابات قطاع النقل البري في لبنان تنفيذ الإضراب العام والنظام السلمي والديمقراطي يوم الخميس في ٢٤ الحالي، دفاعاً عن لقمة



العيش والعدالة. هذا ما أعلنته الاتحادات بعد اجتماع موسع عقدته في مقر الاتحاد العمالي العام، بحضور رؤساء الاتحادات ديب حمود، عبد الأمير نجدي، بسام طليس وصدر عد الاجتماع البيان التالي: بعد ان تمادت السلطة بإمعانها وتجاهلها لمطالب السائقين العموميين المحقة والمزمنة ورفضها فتح أي حوار جدي وإصدار وزير الأشغال العامة والنقل اللاشعري محمد الصفدي قرارات إدارية مجترأة (رفع أسعار المحروقات وقرار التعرفه (يشوبها الكثير من الأخطاء دون البحث مع الأطراف المعنية، وهذا الأمر ان دل على شيء، فإنما يدل على التصرف غير المسؤول والمتسلط والحاكم بأمره وهذا مناف لأبسط قواعد الديمقراطية. وسأل المجتمعون: لماذا لم يصدر قراراً بتعديل مرسوم أجور النقل للعاملين

بأجر كافة؟ وختم المجتمعون بيانهم بالقول: بعدما طمح الكيل ودخل الفقر والجوع الى بيوت السائقين والعمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود وسائر فئات الشعب وبعدها تلمسنا تغييب الملف الاقتصادي والاجتماعي من قبل اهل السلطة زقرر المجتمعون وبالإجماع تنفيذ الإضراب العام والتظاهر السلمي والديمقراطي للعاملين كافة في قطاع النقل البري في كل المناطق اللبنانية، وذلك يوم الخميس الواقع في ٢٤ / ١ / ٢٠٠٨ دفاعاً عن لقمة العيش والعدالة.

رئيس إنماء يجول على السدود في تونس

قام رئيس إتحاد نقابات المزارعين أيضاً بزيارة الى السدود المشيدة في تونس واستمع الى شرح كاف عنها وعددها ومدى قدرتها على استيعاب المياه ثم إعادة توزيعها للاحتياجات المختلفة عبر اقية ومحطات تكرير.

تلقى إتحاد نقابات المزارعين في لبنان برقية من المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين في القطر

العربي السوري جاء فيها :

يتقدم المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين في الجمهورية العربية السورية منكم ومن الاخوة أعضاء منظمتم الشقيقة بأطيب التهاني وأجمل الأمنيات بحلول عيد الأضحى المبارك والأعياد المجيدة أعادها الله عليكم وعلى أمتنا العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

بدوره أبرق إتحاد نقابات المزارعين بالبرقية التالية :

يتقدم رئيس وأعضاء إتحاد نقابات المزارعين في لبنان (إنماء) منكم ومن السادة أعضاء المكتب التنفيذي بأطيب التهاني بحلول عيد الأضحى المبارك ، والأعياد المجيدة سائلين المولى العلي القدير أن يعيدها عليكم وعلى أمتنا العربية بالخير واليمن والبركات .
إننا نود أن نسجل في هذه المناسبة كامل تقديرنا للمواقف القومية العربية لسوريا الشامخة بقيادة الرئيس المناضل الدكتور بشار الأسد ، والتي كانت وما زالت وستبقى الحصن المنيع في وجه كل التحديات التي تواجه الأمة وعليها نبني معا مداميك الصمود الراسخ رسوخ حضارة الأمة المجيدة وثقافتها الرشيدة ، ونؤكد أن الدم العربي الأصيل للشعبين العربيين السوري واللبناني سيبقى دما واحدا لافلا بكل تأكيد للقيح الذي حاول يائسا أن يدخل عليه من بوابة بعض أذعياء الهوية اللبنانية وهي منهم براء . كلنا ثقة بالنصر على أعداء الأمة ، والى مزيد من التعاون ، ومزيد من الازدهار والرفعة لسوريا وللشعب العربي السوري ، واقبلوا فائق تقديرنا واحترامنا .

قامت نقابة الضانين التشكيليين والحرفيين في البقاع بزيارة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية السابق العماد إميل لحود قدمت له خلالها درعاً وشكرته على مواقفه الوطنية المشرفة لاسيما من المقاومة وشعبها .



عودة رئيس إتحاد إنماء من تونس بعد سلسلة من

الأنشطة

عاد رئيس إتحاد نقابات المزارعين في لبنان (إنماء) الشيخ جهاد بلوق من تونس بعد أن شارك في أعمال الدورة السادسة لاجتماع الأمانة العامة للاتحاد العربي للفلاحين بالزراعة والصيد والصناعات



الغذائية بحضور الأمين العام للاتحاد الشغل التونسي عبد السلام جراد بالإضافة الى مجلس الأمانة العامة للاتحاد العربي برئاسة أمينه العام السيد صلاح إبراهيم علي وممثلون عن الهيئات النقابية الزراعية في الكويت، ليبيا، مصر، السودان، وألقى خلال اللقاء السيد عبد السلام جراد كلمة تطرق فيها الى الصراع العربي الاسرائيلي والتحدي الذي تواجهه الأمة وضرورة التوحد للمواجهة.

توقيع اتفاقية التوأمة بين إتحاد إنماء والجامعة العامة للفلاحة التونسية

وقع رئيس إتحاد نقابات المزارعين في لبنان جهاد بلوق والأمين العام للجامعة العامة للفلاحة السيد حسن غضبان إتفاقية توأمة مشتركة



بحضور الأمين العام للشغل التونسي السيد عبد السلام جراد الذي أكد على أهمية هكذا اتفاقات وضرورة تعميمها بين الأقطار العربية ، واعتبر الغضبان أن هذه الاتفاقية هي أحد أبرز روابط الأخوة وحمل الهم المشترك بين المهتمين بالشؤون العمالية والنقابية والزراعية.

تكوين مجلس العمل التحكيمي واختصاصه

بمقتضى نص صريح وبصورة حصرية ، وهو ما يدعى بالاختصاص النوعي ، وهذا الاختصاص يتعلق بالانتظام العام ولا يجوز مخالفة قواعده وينتج عن ذلك :

- ١- عدم جواز الاتفاق على إيلاء جهة قضائية أخرى غير محكمة العمل حق النظر في دعاوى العمل .
- ٢- عدم جواز الأخذ بأي بند من شأنه توسيع أو تضيق مدى هذا الاختصاص .
- ٣- اعتبار القرار الصادر عن جهة قضائية غير ذات اختصاص للنظر في قضايا العمل باطلاً وبحكم المعدم فلا يجوز حجية الشيء المحكم .

٤- اعتبار التحكيم في نزاعات العمل الفردية غير جائز لكون القواعد التي ترعى اختصاص مجالس العمل التحكيمية فيما يتعلق بهذه النزاعات تنسب بطابع إلزامي لتعلقها بالانتظام العام . أما لجهة اختصاص مجلس العمل التحكيمي فقد حددته المادة الأولى من قانون ١٠-١٠-١٩٨٠ بالنظر في نزاعات العمل الفردية الناشئة عن علاقات عمل ، فشرط الاختصاص القضائي المبحوث فيه هو قيام عقد عمل فردي بين الأجير وصاحب العمل وكل النزاعات الفردية التي تنشأ عن تطبيق وتفسير عقد العمل

ينظر بها مجلس العمل التحكيمي ، كما ان هذا المجلس يختص بالنظر بالنزاعات الناشئة عن تطبيق قانون طوارئ العمل

الصادر بالمرسوم الإشتراعي رقم ١٣٦ - ٨٣ . كما أولى قانون الضمان الاجتماعي تاريخ ٢٦-٩-١٩٦٣ مجلس العمل التحكيمي النظر في الخلافات والمنازعات التي يثيرها تطبيقه سواء كانت ناشئة بين المضمونين وأصحاب العمل ام بين الضمان وأرباب العمل او المضمونين .



وتجدر الإشارة أخيراً ان النزاعات الفردية ترفع وفقاً للاختصاص المحلي في محل إقامة المدعى عليه الحقيقي او المختار او المحكمة التي يقع تنفيذ العقد في دائرتها او المحكمة التي يقع تنفيذ العقد في دائرتها عملاً بأحكام المادة ١٠٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد ، إنما هذا الاختصاص لا يتعلق بالانتظام

العام وهو نسبي ويمكن الاتفاق على ما يخالفه . بالإضافة الى ذلك تجدر الإشارة ان اختصاص المجلس يشمل أيضاً خلافات العمل الخاضعة لقانون الموجبات والعقود او لقانون العمل الجديد وتحديد النظر بالخلافات الناشئة عن طوارئ العمل والخلافات الناشئة عن الصرف من الخدمة وترك العمل والغرامات .

أولاً : تكوين مجلس العمل التحكيمي .

أثقت المادة الثانية من قانون ١٢- ١٠- ١٩٨٠ المادة السابعة والسبعين من قانون العمل التي كانت قد نصت على إنشاء مجلس عمل تحكيمي في مركز كل محافظة واستعاضت عنها بالنص التالي ، ينشأ في مركز كل محافظة للنظر بالنزاعات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون مجلس عمل تحكيمي واحد أو أكثر يؤلف على الوجه التالي :

قاضي من الدرجة الحادية عشرة وما فوق رئيساً ، يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ممثل عن أرباب العمل وممثل عن الأجراء ، عضوين ، يعينان بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل .

يعين أيضاً عضوان ملازمان واحد عن أرباب العمل وآخر عن الأجراء ليقوم كل منهم مقام الممثل الأصيل عند غيابه او تعذر حضوره وذلك بمرسوم بناء على طلب وزير العمل .

يعين لدى المجلس مفوض حكومة يؤخذ من بين موظفي الفئة الثالثة في الإدارات العامة على ان يكون حائزاً على شهادة الإجازة في الحقوق وتحدد مهام وصلاحيات مفوض الحكومة بالطريقة ذاتها .

ومدة ولاية القاضي رئيس مجلس العمل التحكيمي لثلاث سنوات قابلة للتجديد . كذلك هي ذات المدة بالنسبة لعضوي المجلس . ويشترط في ممثلي أرباب العمل والأجراء الأصليين والملازمين :

- ١- أن يكونوا أتموا الواحدة والعشرين من العمر .
- ٢- أن يكونوا غير محكوم عليهم بجناية او جريمة شائنة .
- ٣- أن يكونوا قد مارسوا مهنتهم مدة خمس سنوات على الأقل .

ويمكن ان تنتمي عضوية المجلس قبل نهاية مدة التعيين لثلاث سنوات عند تحقق إحدى الحالات التالية :

- تقديم العضو استقالته الى وزارة العمل .
- فقدان إحدى شرطي التعيين (الجنسية وعدم الحكومية) .
- تغيب العضو عن حضور جلسة واحدة بدون عذر شرعي .
- ارتكاب العضو خطأ جسيم او عدم كفاءته أو إهماله الفادح .
- ويحصل إنهاء العضوية بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العمل والعدل بعد استطلاع رأي لجنة تحقيق برئاسة مدير عام وزارة العمل وعضوية ممثل عن وزارة العدل ، ممثلين عن أرباب العمل والأجراء بالإضافة الى رئيس الدائرة المختصة في وزارة العمل كمقرر . أما عضوي المجلس فيطبق عليهما شروط الرد ونقل الدعوى والارتباب المشروع والقرباية والمصاهرة المبنية في قانون أصول المحاكمات المدنية والتي يطبق على القضاة في ممارسة وظائفهم القضائية .

ثانياً : اختصاص مجلس العمل التحكيمي :

ان قضاء العمل ، هو قضاء استثنائي ، واختصاصه حدد

تنشيط الذاكرة ، أهمية وفوائد (هام جدا لكل الأعمار)

أخي المواطن

إذا أردت أن تنشط ذاكرتك التي باتت مثقلة بالهموم والمشاكل وأثقال الطبقة الحاكمة ما عليك سوى إتباع الخطوات التالية . وأن تنصح القريبين منك بإتباع ذلك :

أولاً: عليك مراجعة السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والأمنية للحكومات المتعاقبة من خلال الأرشيف الموجود في الصحف التي تصدر يومياً وستجد ان هناك شخصية طارئة استلمت وزارة المال لسنوات متتالية وكثر الحديث يومها عن اختلاسات وصفقات وسمسرات وكانت هذه الشخصية قاب قوسين أو أدنى من دخول السجن . لكن للأسف بسحر ساحر تفلتت هذه الشخصية من هذا الحكم العادل ، لماذا ؟ لأنك تعيش في لبنان !! .

ثانياً: قبل أن تعلق رزنامتك الجديدة للعام القادم ، راجع صفحات تموز وآب الـ ٢٠٠٦ يوم كانت الطائرات تحوم فوق رأسك ملقبة القنابل الذكية ، تقتل النساء والأطفال وتشرد الألاف من اللبنانيين وتدمر منازلهم وأرزاقهم وتحيل حياتهم الى جحيم ستجد هذه الشخصية ماثلة بين طيات صفحات رزنامتك مبللة أوراقها من الدموع لكنك قد تجد الكثير من أحمر الشفاه وهي من آثار القنابل التي طبعت على خدي كونداليزا رايس ، ولون الشاي الذي استقبل به العدو الصهيوني في ثكنة مرجعيون ، بينما الدم الأحمر يسيل في قانا والغندورية وعلى امتداد القرى الجنوبية والضاحية الجنوبية والبقاعين . ولا تنسى الصفعات التي سددها المقاومة الى وجه العدو والتي رآها الناس أجمعين وهي لا تزال ماثلة الى اللون الأحمر «إلا هذه الشخصية ومن كان معها»

ثالثاً: إنزل الى أحد شوارع بيروت لتجد صورة تحمل مزايا (دولة الرئيس ، ورئيس الدولة) هل عرفت عمن نتكلم ؟ نعم أثبت وبدون عناء أن ذاكرتك لا زالت في عز نشاطها .. ولم تكلف نفسك عناء التمهيص ... إنه الشخص الذي يترأس بالوكالة الأمريكية مجموعة من القتلة والصوص... . تعساً لهذا الزمن الذي أصبح فيه من يتمتع بهذه المواصفات وبدرجات عالية رئيس دولة .

غول العصر

«من لا رحمة فيه .. الظلم والفرعنة عنوان ولباس لأذهان وعقول أولئك القيمين والقابعين على عروشهم البالية التي لم تكن لتدوم لهم .. لا حس ولا شعور إنساني وأخلاقي ينتابهم لمعانات الفقراء والمحتاجين المتناسين من أبناء شعبهم الصابر والمتهور .. فاعتمدوا أساليب شتى لتطبيع وتليبين وكسر شوكة هذا الشعب المقاوم .. فكان الرد لا خنوع ولا قنوع ولا ارتهان أمام جبروتهم .. فأجابوا الشعب بالقصاص والضريبة المضافة ورفع لأسعار المحروقات ومشتقاتها وعملوا بالتجارة للقمة العيش ورغيف الخبز وقطع الكهرباء وسلب الحقوق واجتثاث كل ما يعطي المواطن أمل وفرص للحياة والعيش بعزة وكرامة . فغول العصر اليوم الذي تمثل بحكومة لا مسؤولة وغير آبهة ومتخلفة عن شعبها وشرف الدفاع عن سيادتها . فهي أجدر بالرحيل وتسليم الراية لمن دافع وبيدافع عن حقوق المقهورين والمظلومين والمستضعفين عن شرف هذا الوطن وعزته ووجوده التي قدم الشهيد تلو الشهيد من اجل السيادة والعيش بكرامة في مواجهة عدو تربص شرا بهذا الوطن .

ابن هذا الشعب

انتخابات نقابية

دعت نقابة اصحاب المحال التجارية في بنت جبيل لانتخابات تكميلية لمجلسها التنفيذي في ٦-١-٢٠٠٨ . كذلك دعت نقابة مربى النحل في الجنوب لانتخابات تكميلية في ١١-١-٢٠٠٨ في حين اجرت نقابة مكاتب السوق في الجنوب انتخاباتها وجاءت النتائج على الشكل التالي: حسين غندور رئيساً ، غسان ماضي نائباً للرئيس، حسن عز الدين اميناً للسر، جورج رحيم مسؤول الاعلام، عباس جمعة علاقات عامة، علي ترحيني أميناً للصندوق.

ابحثوا عن سارق «الساقوط»

يروى أن جماعة من أهل المروعة والشرف اخذوا على أنفسهم عقدا اجتماعيا أن لا يخلوا بينهم دينيا أو خسيسا ، فكان من جملة ما صاغوا عليه نظامهم الاجتماعي حرمة الدار والديار ولأنهم أهل مروعة وشرف كان حصتهم في حفظ الحرمات كلمة شرف فالدار لا تحميها الأقفال المحكمة ولا الأبواب المستضخمة بل شارة الإغلاق تكفي.

وشارة الإغلاق لم تكن غير مسطح صغير من خشب يسقط في مغلقت المصراعين ولذا كان في عرفهم «الساقوط» فكانوا يقولون : « أنزلت الساقوط » و «لم أنس الساقوط» و «أين الساقوط» ؟ «الساقوط» كان أمان الدار وراحة البال ومعيارهما ، فإذا نادوا بالرفعة لأحدهم قالوا : «محفوظ الساقوط» و«ساقوطه في العهدة» و «ساقوطه لا ينال» وكذا .

فإذا فقد الساقوط امتنع صاحبه عن مجلس وجمع حتى يجده أو يجد سارقه وانشغل الجميع بالساقوط حتى يجده ، حتى إذا فقد ديك قالوا ابحثوا عن سارق الساقوط ، وإذا سرقت بقرة قالوا ابحثوا عن سارق الساقوط ، وإذا خطف بنت قالوا ابحثوا عن سارق الساقوط ، ساقوط أمان الوطن سرق يوم سرق ماله ، وسرقت مرافقه الاقتصادية .

علينا أن نبحث عن سارق «ساقوط» أمان الوطن ، فهو دنيء الوطن وخسيسه ، الطارئ على عهد الوطن ، والخارج على قيمه . النقاش في سرقة السلطة الآن عبث ، والنقاش في إنتهاك الدستور عبث ، ابحثوا عن سارق «ساقوط» حرمة الدار والديار والقوا القبض عليه حيا أو ميتا أعيدوا «الساقوط» لباب الوطن. ولا تحضروا مجلسا أو جمعا حتى يعاد «الساقوط» إلى باب الوطن .